

# «القوموي»

خيار الاستقالة كان قد عرضه قانصو نفسه على عدد من القوميين بعد تعيينه وزيراً (هيلم الموسوي)



حتى الساعة، «الاستقالة نهائية إلا إذا قرر الطرف الآخر فتح باب الحوار وتحققت المطالب»، على ذمة العضو المستقيل. ثلاثة من الأعضاء الخمسة يرفعون السقف عالياً بضرورة استقالة قانصو من رئاسة الحزب، في حين أنّ الأخرين «متشائمون» لأنّ «الوجوه فقط تتغير، في حين أنّ النهج هو نفسه».

خيار الاستقالة كان قد عرضه قانصو نفسه على عدد من القوميين، ومن بينهم حردان، بعد تعيينه وزيراً. بحسب معلومات «الأخبار» أنّ حردان رفض الخطوة، لأنه لا يوجد بديل إلى رئاسة الحزب في الوضع الحالي. توضح مصادر الروشة أنّ «من الخطأ تصوير الموضوع على أنّ حردان «رئيس أعلى» للحزب، لأنّ معظم القوميين الذين جرى التشاور معهم عارضوا طرح قانصو».

تقول المصادر إنّ «قرار الاستقالة من المجلس الأعلى وطلب استقالة الرئيس ليسا خياراً مسؤولاً في هذا الطرف، حيث إنّنا مقبلون على الانتخابات النيابية، والاتفاق على رئيس جديد صعب لدى الطرفين».

خلال جلسة المجلس الأعلى يوم الإثنين لم يُطرح ملف الإزدواجية في مهمات قانصو على التصويت، هل السبب معارضة حردان عرض الموضوع على التصويت ورغبته اتخاذه بالتوافق؟ ترد المصادر بأنّ حردان «حاول تهدئة الأجواء والمواقف التي غلب عليها الطابع العاطفي قبل البحث في الأمر»، إضافة إلى أنّ «المجلس لم يصوّت رسمياً، ولكن في المناقشات كانت هناك أغلبية رافضة للاستقالة... الأعضاء الخمسة لم تُعجبهم هذه الديموقراطية فاستقالوا».

تعترف المصادر الموالية بأنه «لا شك في أنّ الموضوع سيأخذ مدهاء في الإعلام، لأنّ المستقلين قيمة معنوية وتاريخية داخل الحزب، ولكنّ تنظيمياً تأثيره محدود، فهو لا يثقلون عن العمل منذ مدة».

بعد ثلاثين يوماً، «تعتبر الاستقالة

بعد انتخاب قانصو مقاطعتهما لجلسات المجلس الأعلى. النقطة السوداء الثانية في سجل العلاقة بين الطرفين كانت إقالة عضوي المحكمة الحزبية نزيه غنطوس وجهاد العقل بحجة «إقدامهما على اختلاق اتهامات باطلة ضد مسؤولين في قيادة الحزب، وخلق وقائع غير موجودة وغير مبررة، وثبوت مسؤوليتهم عن أداء وسلوك يتعارضان مع قواعد تامين العدالة الاجتماعية»، ثم استقالة رئيس المحكمة ميشال الحاج والعضو فيها مصطفى الشيخ علي. لم يكن تعيين قانصو وزيراً في حكومة الرئيس سعد الحريري سوى الشعرة التي قصمت ظهر البعير بين القوميين، وخاصة أنّ رئيس الحزب الذي يُمارس مهماته متفرغاً، بحسب دستور الحزب، كان بحاجة إلى إذن من المجلس الأعلى لمزاولة عمل آخر، أي الوزارة. وكان يجب على هذا المجلس أن يبت اسم الشخص الذي سيتولى الحقيبة الوزارية، «ولكن ما حصل أنّ قانصو تلقى اتصالاً قبل دقائق من إعلان التشكيلة الحكومية طلب خلاله منه أن يُسمي أحداً لتولي وزارة من حصة الطائفة الشيعية، فلم يكن يملك الوقت لاستشارة المجلس»، بحسب رواية مصادر القيادة.

في تفاصيل خطوة الاستقالة، يشرح عضو مستقبل ثان أنّ «الاستقالة قدّمت خطأ الثلاثاء بسبب عملية التزوير وتجاوز الدستور الحزبي من قبل قانصو، الذي لا يحق له أن يتسلم أي مهمة سياسية أخرى من دون موافقة المجلس الأعلى». ويكشف أنّ محمود عبد الخالق «طلب من قانصو تقديم رسالة إلى المجلس الأعلى لمناقشة هذا البند، لكنه رفض ذلك. ويوم الإثنين، غاب رئيس الحزب عن جلسة المجلس». ترد المصادر الموالية بأنّ غياب قانصو هدف إلى «إفساح المجال أمام المعارضين لبيدوا آراءهم من دون الشعور بحرج من قانصو».

إلى انتخاب بديلين منهما خلال الاجتماع السنوي للمجلس القومي الذي يهدف إلى الاطلاع على تقارير عمل المؤسسات الحزبية». ويكشف أحد الأعضاء الخمسة المستقلين أنّ «اثنين من الأعضاء الرديفين سيستقيلان».

بعد انتخاب قانصو رئيساً، وتعيين عاطف بزّي عميداً للداخلية، شغل موقعان في المجلس الأعلى، فعُيّن بدلاً منهما عضوان رديفان. أما الأعضاء الثلاثة الرديفون فسيحلون مكان ثلاثة من الأعضاء المستقلين، فيبقى مقعدان شاغران «تتم الدعوة

نافذة تلقائياً، وخلال هذه الفترة يتراأس ناموس (أمين سر) المجلس الأعلى للجلسات»، بحسب أحد الأعضاء المستقلين. إضافة إلى الأعضاء الـ17 في المجلس الأعلى، يتم انتخاب خمسة أعضاء رديفين بغية ملء الشواغر في حال حصولها.

## دوقعتم في فخ أمل المر

تنفيذ المشروع»، وهذا ما اثبتته طريقة تعامل وزير المال علي حسن خليل مع مشروع الكهرباء حيث تم تعطيله وحرمان البلاد من ساعات تغذية اضافية.

(...)

إن رفضنا دفع العمولات ادى الى تأخر تنفيذ المشروع لعشرة أشهر، وخيضت ضدنا حروب معروفة المصدر، وتسلفتها محطة المر لحرف الانظار عن فضيحتها المدوية المتعلقة بسرقات موصوفة في الانترنت وعليه نشأ حلف غير منظور، لكنه مرئي على الشاشة، بين آل المر ومجموعات الضغط التي يكوئها رئيس مجلس النواب بين نواب وملحقين وسماسرة. وبكل أسف دخلت جريدة «الأخبار» اليوم على خط هذا الحلف ليصبح مرئياً ومكتوباً. فإن كانت تدري فتلك مصيبة وإن لم تدر فالمصيبة اعظم.

من هنا يؤسفنا ان نرى على صفحاتكم عبارات تصف الجديد بأنها «تستخدم كمنصة» للهجوم على من يقف ضد مصالحها التجارية او للدفاع عن من يؤمن لها الحماية. تدركون في جريدة «الأخبار» اكثر من غيركم ان المحكمة الدولية شكلت خطراً علينا وعليكم. ومع ذلك لم نطلب الحماية من احد في حينه (...).

لقد تعرضنا لكل انواع المضايقات صحافياً وأمنياً وبقينا على مواقفنا الوطنية الثابتة. وبلغ الخطر علينا حد افرغ ثلاث وعشرين رصاصة على مكاتبنا من «منصة» مجموعات تابعة لرئيس مجلس النواب. ومع ذلك عهدنا بالتحقيقات الى القوى الامنية التي لم تستطع ان تشير الى ما توصلت اليه من تحقيقات لان «الامر جلل» (...).

إن الاستهداف بالرصاص سبقه استهداف ضرب عمق الاعمال التجارية عربياً لرئيس مجلس الادارة تحسين خياط. فالغيث عقود طباعة الكتب بتعميم بلغ كل دول مجلس التعاون الخليجي (...). وقد اعتدنا على مر

دعوة الوزير الليبي لكن بصفة شخصية وليس على نطاق رسمي. ولنا وصل الوفد الى مطار بيروت امر رئيس المجلس بترحيله وأصدر قرار منع الدخول علماً ان هذا الامر هو من اختصاص الحكومة.

ونستغرب ما ورد على صفحاتكم عن شرط وضعه الليبيون لتنفيذ العقد التربوي ويقضي بأن يقوم السيد تحسين خياط «بتطبيع» العلاقة المقطوعة بين لبنان وليبيا.

تلك ليست وظيفتنا ولم يكلفنا بها أحد وهذا امر يتعلق حصراً بالدولة اللبنانية (...).

وبالتدرج الوارد على صفحاتكم فإن ربطكم لازمة اليمن بعدم نقل خطاب مباشر للامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله هو من اغرب الوقائع التي قرأناها. فبتاريخ 17 نيسان 2015، واثناء مهرجان التضامن مع الشعب اليمني وخطاب السيد نصرالله، كانت محطة الجديد تنقل وقائع جلسات محاكمة الزميلة كرمي خياط في المحكمة الدولية. ونعترف حينها اننا أولينا هذا الموضوع أهمية قصوى لكون المحطة برمتها كانت مهددة بالاقفال (...).

وقد عرّجتم في مقالاتكم من لاهاي الى السعودية ولقاء خياط مع الوزير ثامر السبهان الذي زار لبنان مؤخراً (...). واستنتجتم ان اللقاء لم يحصل بعدما اعتذر المسؤول السعودي بسبب ضيق الوقت. (...) لو بذلتم مجهوداً أوسع وسألتم لعرفتم ان تحسين خياط لم يكن موجوداً في لبنان أثناء زيارة الامير خالد الفيصل الى بيروت. وهو بالتالي لم يطلب موعداً علماً انه على معرفة جيدة بالامير خالد منذ تأسيس دار الفكر العربي ويمكن له كل احترام وتقدير.

وبناء على كل ما ورد على صفحاتكم من معلومات مغلوطة نطلب نشر هذا الرد حفاظاً على الحقيقة للرأي العام أولاً وعلى مصداقيتكم ثانياً كصحيفة مزجت بين الاعلام والاداهم.

السنوات ان نخسر عقوداً في دول ونربح في أخرى، وهذا ما أكدته كرمي خياط في الحديث المسجل لدى الزميلة رزق. وإذا ما راجعتم التسجيل ستجدون اشارتها الى هذا النقطة بالذات، و اشارتها تحديداً للعقد الذي كان موقعاً مع الدولة الليبية والذي لم يقف حائلاً دون إنتقادنا ومهاجمتنا للعقيد معمر القذافي عندما كان ينشر افكاره الغربية حول دولة فلسطين ولاحقاً حول تعامله مع بداية الحراك الشعبي في الجماهيرية.

ليس صحيحاً على الاطلاق ان الغاء العقود مرتبط بتعويض الخسائر في لبنان و ابرام عقود أخرى على ما جاء في مقالكم. فالسيد كريم خياط يعمل في مجال الاستثمار في صيانة معامل الكهرباء منذ عشر سنوات ولشركته اعمال ومشاريع نفذت بنجاح كامل خارج لبنان، وهو ليس طارئاً على هذه المشاريع لا بل ان لبنان قد إستفاد من خبرات شركاته التي قدمت اسعاراً تحمل الوفر لخزينة الدولة ولا تقاس بأسعار باهظة طرحتها شركات أخرى محسوبة على منتفعين.

نعم الغيت عقود لنا في الخارج وتمت محاربتنا في الداخل. ومن المقابلة التي لم يتم نشر مضامينها على صفحاتكم أكدت الزميلة كرمي خياط ان المحطات التلفزيونية تحتال الى تمويل وموارد ليس بمقدور قطاع الاعلانات وحده تغطيتها. وسألت: إذا كنتم لا تريدوننا ان نعمل في تجارتنا المعهودة منذ عشرات السنين لتحصيل المردود، ونحن نستبعد تمويل الدول التي سترهن قرارنا السياسي، فمن اين سنؤمن تغطية الاكلاف؟ عندها تقفل المحطة في اليوم التالي.

ويهمنا ان نوضح هنا ان ما اوردتموه حول توقيع الاتفاق التربوي مع ليبيا ينطوي على وقائع مغلوطة. أما الصحيح منها فهو ان هناك وفداً ليبيا كان يرأسه وزير التربية الليبي قد تمت دعوته من قبلنا الى لبنان، وقد قمنا بكامل الاجراءات المطلوبة وأخطرنا وزير التربية الياس ابو صعب الذي لم يمانع. لكنه تشاور مع الرئيس نبيه بري فأبلغه الاخير انه في امكانه